

أحكام القطط

للدكتورة فاطمة بنت محمد الجار الله^(١)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والآله، وبعد..

دلت الأدلة على إظهار الشفقة لمخلوقات الله تعالى من الحيوانات
كلها فلا تعامل إلا بالتي هي أحسن، ومن ذلك حديث أبي هريرة - رضي
الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بينما رجل يمشي بطريق
اشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها فشرب، ثم خرج، فإذا كلب يلهث،
يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل
الذي كان بلغ بي فنزل البئر، فملأ خفه، ثم أمسكه بفيه، فسقى الكلب، فشكر
الله له، فغفر له» قالوا: يا رسول الله وإن لنا في البهائم أجراً، فقال: «في كل ذات
كبد رطبة أجر»^(٢)، وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: اثنتان حفظتهما
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله كتب الإحسان على كل
شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم

(١) أستاذ مشارك في كلية الشريعة في الرياض.

(٢) أخرجه البخاري في باب رحمة الناس والبهائم، ح (٥٦٦٣)، صحيح البخاري ج ٥/
ص ٢٢٣٨، ومسلم في باب فضل ساقى البهائم المحترمة وإطعامها، ح (٢٢٤٤)، صحيح
مسلم ج ٤/ ص ١٧٦١.

شفرته، فليرح ذبيحته»^(١).

وتأتي أهمية الحديث عن أحكام القطط من كثرة انتشارها، ومخالطتها للناس، وهم في التعامل معها بين تفريط في إيذائها وتهاون في قتلها، وبين إفراط في إكرامها، بل وفي أثمانها، وإلقاء نظرة على المواقع التي أنشئت لأجلها والعناية بأخبارها، تدل على الإفراط الذي وصل إليه الشباب المسلم في هذا الجانب. وقد جاء هذا البحث محاولة لوضع الأمور في مواضعها، ببيان أحكام القطط في الشرع في مسائل:

المسألة الأولى: تعريف القط.

المسألة الثانية: حكم بيع القط.

المسألة الثالثة: حبس القط.

المسألة الرابعة: أكل القط.

المسألة الخامسة: سؤر القط.

المسألة السادسة: حكم ما أتلفته القطط.

المسألة السابعة: تربية القطط وإكرامها.

المسألة الثامنة: قتل الهر.

والله أسأل أن يصلح نيتي وعملي، وأن يغفر لي خطئي وزللي.

(١) أخرجه مسلم في باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، ح (١٩٥٥)، صحيح

مسلم ج ٣/ ص ١٥٤٨.

ينظر الموافقات ج ٢/ ص ٢٠٣، عمدة القاري ج ١٢/ ص ٢٠٨.

المسألة الأولى: تعريف القط

عنونت بالقط، مع كثرة أسمائه، باعتبار ما درج على ألسنة الناس، وقد أسميه الهر، باعتبار ما ورد به لفظ الأحاديث الآتي ذكرها، والقط في اللغة: القطع عامة، وقيل: هو قطع الشيء الصلب^(١)، والقط السنور، والجمع قطاط وقططة، والأثنى قطة^(٢)، وقال كراع: لا يقال قطة، قال ابن دريد: لا أحسبها عربية صحيحة، وتَعَقَّبَهُ جماعةٌ بُوُرُودِهِ^(٣).

وهي الهَرَّةُ والسنَّوْرَة، وقال الليث: السنَّورُ نَعْتُ لها دُونَ الذَّكَرِ، والهر: الذَّكَرُ، قال: ويجمع الهرُّ هِرْرَةً، وتجمع الهرة هِرَارًا^(٤).

وهو حيوان ألوف خلقه الله تعالى لحكم منها دفع الفأر والحشرات، كناه وأسماءه القائمة بأنفسها غير المشتقات كثيرة، ومن ذلك القطُّ والهرُّ والضِّيُون والسنَّور والخيطل^(٥)، وقد قيل: ما أكثر أسماءه، وأقل قيمته^(٦).

(١) لسان العرب ج ٧/ ص ٣٨٠.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ج ٦/ ص ١١١.

(٣) ينظر المصباح المنير ج ٢/ ص ٥٠٨، لسان العرب ج ٧/ ص ٣٨٣، تاج العروس ج ٢٠/ ص ٤٢.

(٤) ينظر تهذيب اللغة ج ٥/ ص ٢٣٦، لسان العرب ج ٥/ ص ٢٦١.

(٥) ينظر الحيوان ج ٥/ ص ٣٣٦، المطلع على أبواب المقنع ج ١/ ص ٢٢٨، المزهري علوم اللغة والأدب ج ٢/ ص ١٣٦.

(٦) المستطرف في كل فن مستظرف ج ٢/ ص ٢٤٨.

المسألة الثانية: حكم بيع القط

مع أن القطط منتشرة في الشوارع والبيوت إلا أنه يوجد محلات متخصصة،
تبيع القطط بأثمان باهظة تختلف باختلاف أنواعها وأشكالها، وفيما يلي أعرض
أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى في حكم بيعها وشرائها.

فقد اختلفوا في حكم بيعها على قولين:

القول الأول: لا يجوز بيع القط^(١)، وبه قال أبو هريرة، ومجاهد، وجابر
ابن زيد، وطاوس^(٢)، والإمام أحمد في أصح الروايتين عنه^(٣)، وقال ابن
القيم: وهو الصواب^(٤).

واستدلوا بما يلي:

- عن أبي الزبير قال: «سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنور، قال: (زجر
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك)^(٥)». وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(١) قال ابن الأثير: وإنما نهى عنه لأنه كالوحشي الذي لا يصح تسليمه، وأنه يتتاب الدور ولا
يقيم في مكان واحد، فإن حبس أو ربط لم يتتبع به، ولثلا يتنازع الناس فيه إذا انتقل عنهم.
ينظر تهذيب اللغة ج ٥/ ص ٢٣٦، لسان العرب ج ٥/ ص ٢٦١.

(٢) ينظر المغني ج ٤/ ص ١٧٥، زاد المعاد ج ٥/ ص ٧٧٣.

(٣) ينظر الإنصاف للمرداوي ج ٤/ ص ٢٧٣ المبدع ج ٤/ ص ١٠ الفروع ج ٤/ ص ٨ الكافي
في فقه ابن حنبل ج ٢/ ص ٥.

(٤) زاد المعاد ج ٥/ ص ٧٧٣.

(٥) أخرجه مسلم في باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع
السنور، ح (١٥٦٩)، صحيح مسلم ج ٣/ ص ١١٩٩.

أن النبي صلى الله عليه وسلم: (نهى عن ثمن الهر)^(١).
والحديث صريح في محل النزاع، قال ابن القيم: (وهو الصواب؛ لصحة
الحديث بذلك، وعدم ما يعارضه فوجب القول به)^(٢).
ونوقش الاستدلال بالحديث من وجوه:

الأول: أن الحديث ضعيف، قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: وقد روي
في ثمن الهر حديث لا يثبت رفعه في النهي عنه^(٣)، وقال الترمذي: غريب،
وقال النسائي: منكر، وفي إسناده عمر بن زيد الصنعاني، قال ابن حبان: يتفرد
بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به، له عندهم حديث
واحد في النهي عن أكل ثمن الهر، قال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن محارب
وأبي الزبير المناكير، لا شيء^(٤).

ورد:

بأن القول بتضعيفه مردود، قال النووي رحمه الله: (... وأما ما ذكره

= ينظر الدليل في شرح الزركشي ج ٢ / ص ٩٨.

(١) أخرجه أبو داود في باب النهي عن أكل السباع، ح (٣٨٠٧)، سنن أبي داود ج ٣ / ص ٣٥٦،
والترمذي في باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور، ح (١٢٨٠)، سنن الترمذي
ج ٣ / ص ٥٧٨، والبيهقي في باب ما جاء في ثمن السنور، ح (١٠٨٢٠) سنن البيهقي
الكبرى ج ٦ / ص ١٠، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج ٣ / ص ٢٩٧، ح (١٤١٩٩).

(٢) زاد المعاد ج ٥ / ص ٧٧٣.

(٣) الاستذكار ج ٦ / ص ٤٣٢.

(٤) تهذيب التهذيب ج ٧ / ص ٣٩٤.

الخطابي وأبو عمر ابن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف فليس كما قالوا، بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر إنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً؛ لأن مسلماً قد رواه في صحيحه؛ كما ترى، من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير، فهذان ثقتان روياه عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً، والله أعلم^(١)، وقد أخرج الحديث أيضاً أبو داود، والترمذي من طريق أخرى ليس فيها عمر بن زيد الصنعاني باللفظ الذي ذكره المصنف؛ ولكن في إسناده اضطراب؛ كما قال الترمذي^(٢)، وقال البيهقي: (وإنما لا يقول به من توقف في تثبيت روايات أبي الزبير، وقد تابعه أبو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جهة عيسى بن يونس)^(٣).

كما أن جابراً رضي الله عنه الذي رواه أفتى بموجبه^(٤).

الثاني: حكاه البيهقي عن بعض أهل العلم وضعفه، أنه محمول على الهر إذا توحش فلم يقدر على تسليمه^(٥).

الثالث: ذكره البيهقي أيضاً، فقال: منهم من زعم أن ذلك كان في ابتداء

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ / ص ٢٣٤

(٢) ينظر نيل الأوطار ج ٥ / ص ٢٣٨، ينظر سبل السلام ج ٣ / ص ١٠ سنن الترمذي ج ٣ / ص ٥٧٧، قال أبو عيسى: هذا حديث في إسناده اضطراب ولا يصح في ثمن السنور.

(٣) السنن الصغرى للبيهقي (نسخة الأعظمي) ج ٥ / ص ٢١٤.

(٤) زاد المعاد ج ٥ / ص ٧٧٣

(٥) سنن البيهقي الكبرى ج ٦ / ص ١١.

الإسلام حين كان محكوماً بنجاسته، ثم حين صار محكوماً بطهارة سؤره حل ثمنه^(١).

ويناقش هذا والذي قبله أنه ليس على واحد من هذين القولين دلالة بيّنة^(٢)، قال البيهقي رحمه الله تعالى: (ومتابعة ظاهر السنة أولى، ولو سمع الشافعي بالخبر الوارد فيه لقال به إن شاء الله)^(٣).

الرابع: أن النهي محمول على التنزيه لا على التحريم، ولفظ مسلم: «زجر» يشعر بتخفيف النهي فليس على التحريم بل على التنزيه، وعكس ابن حزم هذا، فقال: الزجر أشد النهي، وفي كل منهما نظر لا يخفى^(٤). ويناقش: بأن وروده في سياق ذم أو زجر يدل على النهي كما هو متقرر في الأصول^(٥).

الخامس: ما حكاه ابن حزم رحمه الله عن بعضهم: أنه يعارضه ما روى أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه أباح ثمن الهر)^(٦)، ثم رده بكلام طويل.

(١) المصدر السابق.

(٢) سنن البيهقي الكبرى ج ٦ / ص ١١.

(٣) السنن الصغرى للبيهقي (نسخة الأعظمي) ج ٥ / ص ٢١٤.

(٤) عمدة القاري ج ١٢ / ص ٦٠.

(٥) الإمام في بيان أدلة الأحكام ج ١ / ص ١٣٤.

(٦) لم أجده فيما اطلعت عليه.

السادس: أن جواز الانتفاع بالهر دليل على جواز بيعه، وقال النووي رحمه الله: (وأما النهي عن ثمن السنور فهو محمول على أنه لا ينفع)^(١). ونوقش: بأنه لا يسلم بأن كل ما جاز الانتفاع به جاز أخذ العوض عنه^(٢)؛ كالمعاوضة عن الكلب المباح نفعه^(٣)، كما أن هذا التقييد على خلاف ظاهر النص.

السابع: أن النهي عن ثمن القط، محمول على غير المملوك^(٤). الثامن: أن النهي عن ثمن الهر نهى تنزيهه حتى يعتاد الناس هبته وإعارته، والسماحة به؛ كما هو الغالب^(٥). وهذا والذي قبله خلاف ظاهر الحديث^(٦)؛ لأنه إخراج للنهي عن معناه الحقيقي بلا مقتض^(٧).

القول الثاني: يجوز بيع القط، وإليه ذهب الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)،

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٠ / ص ٢٣٣.

(٢) إدرار الشروق على أنوار الفروق ج ٣ / ص ٣٦٩.

(٣) الاستخراج لأحكام الخراج ج ١ / ص ١٠٠.

(٤) ينظر شرح الزركشي ج ٢ / ص ٩٨، زاد المعاد ج ٥ / ص ٧٧٣.

(٥) سبل السلام ج ٣ / ص ١٠.

(٦) ينظر سبل السلام ج ٣ / ص ١٠، نيل الأوطار ج ٥ / ص ٢٤٠.

(٧) نيل الأوطار ج ٥ / ص ٢٤٠.

(٨) ينظر كتاب الآثار ج ١ / ص ١٨٣، الحجة ج ٢ / ص ٧٥٦.

(٩) التاج والإكليل ج ٤ / ص ٢٦٧.

أحكام القطط ————— د. فاطمة بنت محمد الجار الله

والشافعية^(١)، وقيد الشافعي في قول الجواز بالهرة الأهلية لدفع نحو فأر، أما الهر الوحشي فلا يصح بيعه إلا إن كان فيه منفعة، وقد رُوي على تسليمه؛ لحبسه أو ربطه مثلاً^(٢)، كما ذهب إليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين هي المذهب^(٣).

واستدلوا بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر أحاديث منها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دخلت امرأة النار من جراء هرة لها أو هر ربطتها، فلا هي أطعمتها، ولا هي أرسلتها ترمم من خشاش الأرض، حتى ماتت هزلاً»^(٤).

والأصل في اللام الملك^(٥)، ما يدل على إباحة اتخاذ الهر، وما أبيح اتخاذه للانتفاع به جاز بيعه وأكل ثمنه، إلا أن يخص شيئاً من ذلك دليل فيخرجه عن أصله^(٦).

(١) ينظر الأم ج ٣/ ص ١١، ١٢ مختصر المزني ج ١/ ص ٩٠.

(٢) الجمل شرح المنهج ج ٣/ ص ٢٥.

(٣) ينظر الإنصاف للمرداوي ج ٤/ ص ٢٧٣، الفروع ج ٤/ ص ٧.

(٤) أخرجه مسلم في باب تحريم الكبر، ح (٢٦١٩)، صحيح مسلم ج ٤/ ص ٢٠٢٣.

والبخاري بنحوه في باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، ح (٣١٤٠) صحيح البخاري ج ٣/ ص ١٢٠٥.

(٥) ينظر المبدع ج ٤/ ص ١٠ شرح الزركشي ج ٢/ ص ٩٨.

(٦) التمهيد لابن عبد البر ج ١/ ص ٣١٩.

ويمكن أن يناقش من وجهين:

الأول: أن الملك قد يقع على ما لا يصح بيعه؛ كالكلب المعلم.

الثاني: أنه قد جاء الوعيد في الهر؛ كما سبق.

قال البيهقي: (ومن العلماء من حمله على أن ذلك كان حين كان محكوماً بنجاسة عينه، فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الهرة ليست بنجس»، صار ذلك منسوخاً في البيع، ومنهم من حمله على السنور إذا توحش، ومتابعة ظاهر السنة أولى، ولو سمع الشافعي بالخبر الوارد فيه لقال به إن شاء الله، وإنما لا يقول به من توقف في تثبيت روايات أبي الزبير، وقد تابعه أبو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جهة عيسى بن يونس^(١).

٢- أنه لم يرد وعيد في جنس الهر فيجوز بيعه^(٢).

ونوقش بل ورد النهي عنه؛ كما سبق.

٣- أن القط حيوان مباح نفعه واقتناؤه مطلقاً؛ أشبه البغل^(٣)، وكل مملوك أبيح الانتفاع به يجوز بيعه إلا ما استثناه الشرع من الكلب وأم الولد والوقف^(٤).

ونوقش بأنه لا يسلم بأن كل ما جاز الانتفاع به جاز أخذ العوض عنه كما

(١) السنن الصغرى للبيهقي (نسخة الأعظمي) ج ٥/ ص ٢١٤.

(٢) ينظر المبدع ج ٤/ ص ١٠، الكافي في فقه ابن حنبل ج ٢/ ص ٥.

(٣) المبدع ج ٤/ ص ١٠.

(٤) ينظر المغني ج ٤/ ص ١٧٤، مختصر المزني ج ١/ ص ٩٠.

أن هذا مما استثناه الشرع كما سبق بيانه.

واستدل الشافعية على تقييد جواز البيع بالأهلي بأدلة القول الأول^(١).
ويناقش بأن لا دليل على تقييده بالأهلي.

الترجيح:

يظهر والله أعلم أن الراجح أنه لا يجوز بيع الهر؛ لموافقته للأدلة، ومناقشة القول الثاني، خاصة أن من أجازته نظر إلى أن الشخص قد يحتاج إلى نفعه ولا يجد باذلاً له، وغالب من يشتري الهر في هذا العصر قد غاب عنه هذا القصد.

المسألة الثالثة: حبس القط

قد يحبس القط؛ لحاجة كنفه، أو حصر نفعه في مكان معين، أو غيره،
وهذا الحبس لا يخلو من أحوال:

أولاً: لا يجوز حبس القط بغير طعام أو شراب؛ إذ من ملك بهيمة لزمه القيام بعلفها عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «دخلت امرأة النار من جراء هرة لها أو هر ربطتها، فلا هي أطعمتها ولا هي أرسلتها ترمم من خشاش الأرض حتى ماتت هزلاً»^(٢).

(١) معرفة السنن والآثار ج ٤ / ص ٣٩٨

(٢) أخرجه مسلم في باب تحريم الكبر، ح (٢٦١٩)، صحيح مسلم ج ٤ / ص ٢٠٢٣،
والبخاري بنحوه في باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، ح (٣١٤٠) صحيح
البخاري ج ٣ / ص ١٢٠٥.

فدل الحديث على تحريم حبس الهرة وما يشابهها من الدواب بدون طعام ولا شراب؛ لأن ذلك من تعذيب خلق الله، وقد ثبت النهي عنه في الشرع^(١) كما سبق بيانه.

فيجب إطعام الهرة إذا حبست، أو تخليتها، ولا يجوز حبسها لتموت جوعاً^(٢).

ثانياً: يجوز حبس الهر مع إطعامه^(٣)، ولا نظر لما في الحبس من العقوبة؛ لأنها يسيرة محتملة^(٤).

ودليل جواز حبسها في هذه الحالة حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق حيث أفهم أنها لو حبستها وأطعمتها جاز ولم تدخل النار بسببها، قال في تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد: (قد يستدل به على أن مجرد ربط الحيوان المملوك ليس حراماً؛ لأنه لم يرتب الذم إلا على ترك إطعامها وإرسالها)^(٥).

- ويمكن أن يستدل بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه حيث يقول: إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليخالطنا حتى يقول لأخ لي صغير: «يا

= ينظر المذهب ج ٢ / ص ١٦٨.

(١) نيل الأوطار ج ٧ / ص ١٤٥.

(٢) الإقناع للشربيني ج ٢ / ص ٤٨٢.

(٣) ينظر فيض القدير ج ٣ / ص ٥٢٣، تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد ج ٨ / ص ٢٣١،

الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤ / ص ٢٤٠-٢٤١.

(٤) الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤ / ص ٢٤٠.

(٥) تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد ج ٨ / ص ٢٣١.

أحكام القطط ————— د. فاطمة بنت محمد الجار الله

أبا عمير ما فعل النغير»^(١)، على جواز حبس الهرة عند القيام على إطعامها وسقيها، قياساً على حبس الطير.

المسألة الرابعة: أكل القط

لا يجوز أكل القط إذا كان أهلياً عند عامة العلماء^(٢).

واستدلوا بما يلي:

١ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الهر)^(٣)، وفي إسناده عمر بن يزيد الصنعاني، وهو ضعيف؛ لكن

(١) أخرجه البخاري في باب الانبساط إلى الناس، وقال ابن مسعود: خالط الناس ودينك لا تكلمنه، والدعابة مع الأهل، ح (٥٧٧٨)، صحيح البخاري ج ٥/ ص ٢٢٧٠، ومسلم في باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته، وحمله إلى صالح يحنكه، وجواز تسميته يوم ولادته، واستحباب التسمية بعبد الله وإبراهيم وسائر أسماء الأنبياء عليهم السلام، ح (٢١٥٠)، صحيح مسلم ج ٣/ ص ١٦٩٢.

ينظر الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤/ ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) ينظر حاشية ابن عابدين ج ٦/ ص ٣٠٦، المجموع ج ٩/ ص ١٠، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١/ ص ٥٦٤، الكافي لابن عبد البر ج ١/ ص ١٨٦، المغني ج ٩/ ص ٣٢٦، منار السبيل ج ٢/ ص ٣٦٤.

(٣) أخرجه أبو داود، ح (٣٨٠٧)، باب النهي عن أكل السباع، سنن أبي داود ج ٣/ ص ٣٥٦، سنن البيهقي الكبرى ج ٦/ ص ١٠ في باب ما جاء في ثمن السنور، والترمذي في باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور، سنن الترمذي ج ٣/ ص ٥٧٨، ح (١٢٨٠)، وقال أبو عيسى هذا حديث غريب، ينظر في منار السبيل ج ٢/ ص ٣٦٤.

ثبت النهي عن أكل ثمن الكلب والسنور في أحاديث صحيحة، وقد تقدم^(١)، والله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه^(٢).

٢- عن عمر بن زيد الصنعاني عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الهر وثمرته»^(٣).

٣- عن أبي ثعلبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع»^(٤)، والهر ذو ناب من السباع فيكون حراماً^(٥)؛

(١) الدراري المضية ج ١ / ص ٣٦١.

(٢) الدراري المضية ج ١ / ص ٣٦١.

(٣) أخرجه الترمذي في باب ما جاء في باب كراهية ثمن الكلب والسنور، سنن الترمذي ج ٣ / ص ٥٧٨، ح (١٢٨٠)، وقال أبو عيسى هذا حديث غريب وعمر بن زيد لا نعرف كبير أحد روى عنه غير عبد الرزاق، وأبو داود في باب النهي عن أكل السباع، سنن أبي داود ج ٣ / ص ٣٥٦، ح (٣٨٠٧)، وسكت عنه، والبيهقي في باب ما جاء في ثمن السنور، ح (١٠٨٢٠)، سنن البيهقي الكبرى ج ٦ / ص ١٠.

ينظر الدليل في أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١ / ص ٥٦٤.

وجاء في العلل المتناهية ج ٢ / ص ٥٩٦، ومعرفة التذكرة ج ١ / ص ٢٣٩: أن عمر بن زيد الصنعاني يروي المناكير عن المشاهير.

(٤) أخرجه البخاري في باب أكل كل ذي ناب من السباع، ح (٥٢١٠)، صحيح البخاري ج ٥ / ص ٢١٠٣، ومسلم بلفظ نحوه في باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، ح (١٩٣٢)، صحيح مسلم ج ٣ / ص ١٥٣٣.

(٥) ينظر المحلى ج ٧ / ص ٤٠٠، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١ / ص ٥٦٥.

لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الهرة سبع»^(١)، قال أحمد: أليس يشبه السباع، ونقل حنبل هو سبع؛ لأنه يصطاد بأنياه؛ كالأسد، وغيره من السباع^(٢).

٤ - ماورد من النهي عن قتل الهر يدل على تحريم أكله^(٣).

٥ - أن الهر مستخبث يأكل الجيف^(٤)، فيدخل في عموم الآية المحرمة: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾^(٥).

(١) أخرجه الحاكم، المستدرك على الصحيحين ج ١/ ص ٢٩٢، وقال هذا حديث صحيح ولم يخرجاه وعيسى بن المسيب تفرد عن أبي زرعة إلا أنه صدوق ولم يجرح قط، وأحمد، مسند أحمد بن حنبل ج ٢/ ص ٤٤٢، ح (٩٧٠٦)، والبيهقي في باب سؤر الهرة، ح (١١٠٨)، سنن البيهقي الكبرى ج ١/ ص ٢٤٩، والدارقطني في باب الأسار، سنن الدارقطني ج ١/ ص ٦٣، وقال: تفرد به عيسى بن المسيب عن أبي زرعة وهو صالح الحديث، وجاء في تحفة الأحوذى ج ١/ ص ٢٦١: ورواه أحمد وابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه في مسانيدهم: «الهر سبع»، وفي أسانيد جميع هؤلاء عيسى بن المسيب وعليه مدار جميع طرق الحديث وهو ضعيف.

ينظر الدليل في المجموع ج ٩/ ص ٤.

(٢) ينظر المبدع ج ٩/ ص ١٩٥، المجموع ج ٩/ ص ٤.

(٣) أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١/ ص ٥٦٥، ولعلمهم استدلووا لذلك بالوعيد للمرأة التي دخلت النار في هرة

(٤) ينظر المجموع ج ٩/ ص ٤، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١/ ص ٥٦٥.

(٥) سورة الأعراف، الآية (١٥٧).

- ولا يجوز أكل الهر إذا كان برياً، أيضاً عند الجمهور من الحنفية^(١)،
والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وهو الأشهر عن أحمد؛ لعموم الأدلة السابقة؛ لأنه
سبع^(٤)؛ حيث إنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل الهر، فدخل فيه البري^(٥).
وللشافعي في سنن البر وجه ضعيف^(٦)، وفي رواية عن أحمد أنه مباح؛
لأنه بري أشبه الحمام البري^(٧).
وهو مخالف لعموم الأدلة.

وفارق الهر الوحشي الحمام الوحشي حيث ألحق بالهر الأهلي لشبهه
به لونا وصورة وطبعاً فإنه يتلون بألوان مختلفة ويستأنس بالناس، بخلاف
الحمام الوحشي مع الأهلي^(٨)، كما أن الدليل جاء بالفرق بين الحمام الأهلي
والوحشي، بخلاف الهر.

(١) ينظر حاشية ابن عابدين ج ٦/ ص ٣٠٦، الكافي لابن عبد البر ج ١/ ص ١٨٦، منار السبيل
ج ٢/ ص ٣٦٤.

(٢) ينظر الكافي لابن عبد البر ج ١/ ص ١٨٦، التمهيد لابن عبد البر ج ١/ ص ١٥٤، تفسير
القرطبي ج ٧/ ص ١٢١، مواهب الجليل ج ٣/ ص ٢٣٦.

(٣) أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١/ ص ٥٦٤.

(٤) التمهيد لابن عبد البر ج ١/ ص ١٥٤.

(٥) المبدع ج ٩/ ص ١٩٩.

(٦) الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤/ ص ٢٤٠.

(٧) ينظر المغني ج ٩/ ص ٣٢٦، المبدع ج ٩/ ص ١٩٩.

(٨) أسنى المطالب في شرح روض الطالب ج ١/ ص ٥٦٥.

المسألة الخامسة: سؤر القطط

نقل الحنفية اتفاق أهل العلم على سقوط نجاسة الهر^(١)؛ بدلالة الحديث على ذلك لعله الطواف المنصوصة؛ إذ هي تدخل المضايق، ولشدة المخالطة بحيث يتعذر معه صون الأواني منها، بل صون النفس أحياناً متعذر، فللضرورة اللازمة من ذلك سقطت النجاسة، إنما الكلام بعد هذا في ثبوت الكراهة^(٢).
فاختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في حكم سؤر الهرة واستعمال ما ولغت فيه على قولين:

القول الأول: يكره شرب واستعمال ما ولغت فيه الهرة، وإليه ذهب أبو حنيفة ومحمد^(٣)، ورواية عن أبي يوسف^(٤)، وقد اختلفوا في نوع الكراهة في سؤر الهرة، فمنهم كالطحاوي من مال إلى أنها كراهة تحریم، نظراً إلى حرمة لحمها، ومنهم كالكرخي من مال إلى كراهة التنزيه، نظراً إلى أنها لا تتحامى النجاسة، قالوا: وهو الأصح^(٥)، إذا كان واجداً للماء، ولا يكره عند عدم الماء؛ لأنه طاهر لا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده^(٦)، وروي نحوه

(١) وهو ما دل عليه كلام فقهاء المذاهب الأربعة الآتي.

(٢) البحر الرائق ج ١ / ص ١٣٨.

(٣) ينظر بدائع الصنائع ج ١ / ص ٦٥، المبسوط للسرخسي ج ١ / ص ٥١، الفتاوى الهندية

ج ١ / ص ٢٤، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ج ١ / ص ٥٧.

(٤) البحر الرائق ج ١ / ص ١٣٨.

(٥) البحر الرائق ج ١ / ص ١٣٧.

(٦) ينظر تبیین الحقائق ج ١ / ص ٣٣، تحفة الفقهاء ج ١ / ص ٥٤.

عن ابن عمر وأبي هريرة^(١).

وقيد بعضهم الكراهة في حق الغني لأنه يقدر على بدله، أما في حق الفقير فلا يكره للضرورة^(٢).

ثم اختلفوا في عدد الغسلات، فقال أبو هريرة رضي الله عنه: يغسل مرة أو مرتين، وبه قال ابن المنذر، وقال الحسن وابن سيرين: يغسل مرة، وقال طاوس: يغسل سبعا؛ كالكلب^(٣).

واستدلوا على كراهة سؤر الهرة بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دور لا يأتيها، فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن في داركم كلبا»، قالوا: «إن في دارهم سنورا»، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «السنور سبع»^(٤).

(١) مختصر اختلاف العلماء ج ١ / ص ١١٩.

(٢) الفتاوى الهندية ج ١ / ص ٢٤.

(٣) المغني ج ١ / ص ٤٥.

(٤) أخرجه الحاكم في كتاب الطهارة، ح (٦٤٩)، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه وعيسى بن المسيب تفرد عن أبي زرعة إلا أنه صدوق ولم يجرح قط، المستدرک على الصحيحين ج ١ / ص ٢٩٢ وقال في خلاصة البدر المنير ج ١ / ص ١١: وفيه نظر، كما أن عيسى ضعفه أبو داود وغيره. ينظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج ٥ / ص ٣٨٩، وأخرجه البيهقي في باب سؤر الهرة، ح (١١٠٨)، سنن البيهقي الكبرى ج ١ / ص ٢٤٩ =

والمراد به بيان الحكم؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بعث له لا لبيان الصور، ثم قال الطحاوي: كراهة سؤر الهرة لحرمة لحمها، وهذا يدل على أنها إلى التحريم أقرب كسباع البهائم؛ لأن الموجب للكره لا يوجب للكره، وقال الكرخي كراهيته لأجل أنها لا تتحامى النجاسة، وهذا يدل على التنزه، وهو الأقرب إلى موافقة الحديث فإنه صلى الله عليه وسلم قال فيها: «إنها من الطوافين عليكم»، فجعلها كالطوافين علينا، وهم المماليك: أي كما سقط الاستئذان في حق من ملكته أيماننا بعله الطواف سقطت النجاسة في حق الهرة بهذه العلة؛ إذ في كل واحد منهما حرج وهو مدفوع، هذا إذا كان واجدا للماء ولا يكره عند عدم الماء؛ لأنه طاهر لا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده^(١).

وقال صلى الله عليه وسلم فيها: «إنها ليست بنجسة»؛ كراهة سؤر الهرة

= والدارقطني في باب الأسأر، ح (٦)، سنن الدارقطني ج ١ / ص ٦٣، وقال: تفرد به عيسى ابن المسيب عن أبي زرعة وهو صالح الحديث، وأحمد بن حنبل في مسنده ج ٢ / ص ٣٢٧، ح (٨٣٢٤)، وجاء في تلخيص الحبير ج ١ / ص ٢٥: وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبا زرعة عنه، فقال: لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بالقوي، قال العقيلي: لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه وقال ابن حبان خرج عن حد الاحتجاج به وقال ابن عدي: هذا لا يرويه غير عيسى وهو صالح فيما يرويه ولما ذكره الحاكم قال: هذا الحديث صحيح، تفرد به عيسى عن أبي زرعة وهو صدوق لم يجرح قط كذا قال، وقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو داود وغيرهما وقال ابن الجوزي: لا يصح.

(١) تبين الحقائق ج ١ / ص ٣٣.

لحرمة لحمها، وهذا يدل على أنها إلى التحريم أقرب كسباع البهائم لأن الموجب للكرهية لازم غير عارض من السباع التي لا يؤكل لحمها فهذا الحديث يدل على النجاسة، وحديث عائشة رضي الله عنها يدل على الطهارة فأثبتنا حكم الكراهة عملا بهما جميعاً^(١).

ونوقش من أوجه:

الأول: أنه لم يثبت بحديث صحيح وما جاء فيه فهو ضعيف لا يقاوم الأحاديث التي هي نصوص صريحة في أن الهرة ليست بنجسة^(٢).

الثاني: أنه لا يلزم من كونها سباعاً أن تكون نجسة، قال الشوكاني رحمه الله: (وأجيب بأن حديث الباب مصرح بأنها ليست بنجس، فيخصص به عموم حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقضي بنجاسة السباع، وأما مجرد الحكم عليها بالسبعية فلا يستلزم أنها نجس؛ إذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية)^(٣).

الثالث: أن دليل حرمة اللحم الموجب لنجاسة السور عارضه شدة المخالطة وترجح عليه فانتفت النجاسة، والكرهية حكم شرعي يحتاج خصوصه إلى دليل وشدة المخالطة دليل الطهارة فقط فتبقى الكراهية بلا دليل؛ لذا فإن التحقيق في سور الهرة أن الكراهية تنزيهية؛ لعدم تحاميها من النجاسة^(٤).

(١) المبسوط للسرخسي ج ١/ ص ٥١.

(٢) نيل الأوطار ج ١/ ص ٤٤، وسبق بيان ذلك في تخريجه.

(٣) نيل الأوطار ج ١/ ص ٤٤، وسبق بيان ذلك في تخريجه.

(٤) شرح فتح القدير ج ٥/ ص ٤٨١، ينظر البحر الرائق ج ١/ ص ١٣٨.

الرابع: ما روي عن جابر بن عبد الله قال: قيل يا رسول الله أنتوضأ بما أفضلت الحمر؟ قال: «نعم، وبما أفضلت السباع كلها»^(١)، وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فسار ليلاً فمروا على رجل جالس عند مقراة له، فقال عمر: يا صاحب

(١) أخرجه الدارقطني في باب الأسار، سنن الدارقطني ج ١ / ص ٦٢، ح (١)، والشافعي في مسنده ج ١ / ص ٨، وعبد الرزاق في مصنفه ج ١ / ص ٧٧ ح (٢٥٢)، والبيهقي في باب سؤر سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير، ح (١١١٣)، سنن البيهقي الكبرى ج ١ / ص ٢٥٠، وفي سنن البيهقي الصغرى ج ١ / ص ١٤٢، ح (١٨٥)، تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ج ١ / ص ١٢.

وإبراهيم هو ابن أبي يحيى ضعيف وتابعه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وليس بالقوي في الحديث، قال في تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ج ١ / ص ٢٣: ضعيف، وداود له مناكير وأبوه مجهول. جاء في التحقيق في أحاديث الخلاف ج ١ / ص ٦٧، قال ابن حبان داود بن الحصين حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، تجب مجانية روايته، وقد روى هذا الحديث عنه رجلان إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، قال البخاري عنده مناكير، وقال النسائي: ضعيف، وقال يحيى: ليس بشيء، والثاني إبراهيم بن أبي يحيى، وقد كذبه مالك ويحيى بن معين، وقال الدارقطني: هو متروك، ونقله في ذخيرة الحفاظ ج ٣ / ص ١٤٣٨، وقال في خلاصة الأحكام ج ١ / ص ١٨٥: الحديث ضعيف بهذا الإسناد، كذا قال في خلاصة البدر المنير ج ١ / ص ١٣، ورواه الشافعي والدارقطني من رواية جابر بإسناد ضعيف؛ لكن قال البيهقي في المعرفة: إنه إذا ضم أسانيده بعضها إلى بعض أحدثت قوة، قال: وفي معناه حديث أبي قتادة، وإسناده صحيح، والاعتماد عليه يعني حديث «إنها من الطوافين عليكم».

المقراة أولغت السباع في مقراتك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يا صاحب المقراة لا تخبره، هذا تكلف، لها ما حملت في بطونها، ولنا ما بقي شراب وطهور»^(١).

وهذه الأحاديث مصرحة بطهارة ما أفضلت السباع وحديث عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع^(٢).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أو لاهن أو أخراهن بالتراب، وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة»^(٣).

(١) أخرجه الدارقطني، سنن الدارقطني ج ١ / ص ٢٦، ح (٣٠)، وقال في تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ج ١ / ص ٤٩: قال ابن عدي: أيوب بن خالد حدث عن الأوزاعي بالمناكير، هذا حديث منكر، ومحمد بن علوان ضعيف، وأيوب بن خالد، قال الحاكم أبو أحمد لا يتابع في أكثر أحاديثه، وقال القاسم بن زكريا المطر عن إبراهيم بن هانئ ثنا أيوب بن خالد الحراني وكان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

(٢) نيل الأوطار ج ١ / ص ٤٥.

(٣) أخرجه الترمذي في باب ما جاء في سؤر الكلب، ح (٩١)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا، ولم يذكر فيه إذا ولغت فيه الهرة غسل مرة، سنن الترمذي ج ١ / ص ١٥١، وأبو داود موقوفاً في باب الوضوء بسؤر الكلب، ح (٧٢)، سنن أبي داود ج ١ / ص ١٩، والبيهقي، ح (١١٠١) وقال: وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب =

أحكام القطط ————— د. فاطمة بنت محمد الجار الله

في القول بالكراهة جمع بين الأحاديث التي تدل على طهارته، والأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة، وكذلك كونها سبعا يدل بظاهره على نجاسته فأثبتوا حكم الكراهة عملاً بهما^(١). فمن قال الكراهة للتحريم قال سقطت النجاسة بعلّة الطواف المذكورة في الحديث فبقيت كراهة التحريم^(٢).

ونوقش:

بأن الأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة لم يثبت، وما ورد في حديث أبي هريرة من الأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، بل هو مدرج^(٣).

٣- أن الهرة نجسة لنجاسة لحمها؛ لكن سقطت نجاسة سورها لضرورة الطواف^(٤)، فبقيت الكراهة لإمكان التحرز في الجملة^(٥).

=وقد رواه علي بن نصر الجهضمي عن قرّة فبينه بيانا شافيا)، سنن البيهقي الكبرى ج ١ / ص ٢٤٧، جاء في عون المعبود ج ١ / ص ٩٥: (والصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع وفي ولوغ الهر موقوف).

(١) تحفة الأحوذى ج ١ / ص ٢٦٢.

(٢) البحر الرائق ج ١ / ص ١٣٨.

(٣) تحفة الأحوذى ج ١ / ص ٢٦٢.

(٤) يعني أنها تدخل المضايق ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعذر معه صون الأواني منها، بل صون النفس متعذر فللضرورة اللازمة من ذلك سقطت النجاسة. البحر الرائق ج ١ / ص ١٣٨.

(٥) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود ج ١ / ص ١٩، باب سؤر الهرة، ح (٧٥)، والنسائي، سنن =

٤ - أن استعمال الماء الذي ولغت فيه الهرة مكروه لتوهم أخذها الفأرة فصار فمها كيد المستيقظ من نومه^(١).

٥ - كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يكره أن يتوضأ بسؤر الهر^(٢).
ونوقش بأنه فعل صحابي خالفه صحابي آخر، فلا حجة فيه، قال ابن عبد البر رحمه الله: (ولا أعلم لمن كره سؤره حجة من أنه لم يبلغه حديث أبي قتادة أو لم يصح عنده، وبلغه حديث أبي هريرة في الكلب، فقاس الهر على الكلب، ومن حجتهم أيضاً: ما رواه قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام أنه قال: «طهور الإناء إذا ولغ فيه الهر أن يغسل مرة أو مرتين» شك قرة، وهذا الحديث لم يرفعه إلا قرة وحده، وقررة ثقة ثبت إلا أنه خالفه فيه غيره فرووه عن ابن سيرين عن أبي هريرة^(٣).
القول الثاني: يجوز شرب ما ولغت فيه الهرة والوضوء به، ولا يكره.

=النسائي (المجتبى) ج ١ / ص ٥٥ في باب سؤر الهرة، ح (٦٨)، والترمذي، سنن الترمذي ج ١ / ص ١٥٣ في باب ما جاء في سؤر الهرة (٩٢) وقال: هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق لم يروا بسؤر الهرة بأساً، وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب. ينظر الدليل في المغني ج ١ / ص ٤٥.

(١) بدائع الصنائع ج ١ / ص ٦٥.

(٢) الأوسط ج ١ / ص ٢٩٩.

(٣) الاستذكار ج ١ / ص ١٦٦.

وهو رواية عن أبي يوسف^(١)، وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين^(٢)، واختيار شيخ الإسلام^(٣)، ولم ير مالك، والأوزاعي، وأبو يوسف، والحسن بن صالح به بأساً^(٤)، وإليه ذهب الشافعي^(٥)، والحنابلة^(٦).

قال في المغني: (الضرب الثالث: السنور وما دونها في الخلقة؛ كالفأرة وابن عرس، فهذا ونحوه من حشرات الأرض سؤره طاهر يجوز شربه والوضوء به ولا يكره، وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين من أهل المدينة والشام وأهل الكوفة أصحاب الرأي، إلا أبا حنيفة فإنه كره الوضوء بسؤر الهر، فإن فعل أجزأ)^(٧).

واستدلوا بما يلي:

- ما روي عن كبشة بنت كعب بن مالك: وكانت تحت أبي قتادة أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً، قالت: فجاءت هرة، فأصغى لها الإناء حتى شربت،

(١) البحر الرائق ج ١ / ص ١٣٨.

(٢) المغني ج ١ / ص ٤٥.

(٣) الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤ / ص ٢٤٠.

(٤) ينظر بداية المجتهد ج ١ / ص ٢١، مواهب الجليل ج ١ / ص ٧٧، مختصر اختلاف العلماء ج ١ / ص ١١٩.

(٥) ينظر روضة الطالبين ج ١ / ص ٣٣، المجموع ج ١ / ص ٢٢٨.

(٦) ينظر شرح الزركشي ج ١ / ص ٢٠، الإنصاف للمرداوي ج ١ / ص ٣٤٥.

(٧) المغني ج ١ / ص ٤٥.

قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي، فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات»، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها^(١).

وجه الدلالة:

قال ابن عبد البر: (وفيه: أن الهر ليس ينجس ما شرب منه، وأن سؤره طاهر)^(٢). المراد به بيان الحكم؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بعث له لا لبيان الصور، فكونها من الطوافين عليكم والطوافات، فجعلها كالطوافين علينا وهم المماليك، أي كما سقط الاستئذان في حق من ملكته أيماننا بعة الطواف للحاجة سقطت النجاسة في حق الهرة بهذه العلة؛ إذ في كل واحد منهما حرج وهو مدفوع^(٣).

ونوقش الاستدلال به بما يلي:

-يحتمل أنه كان قبل تحريم السباع ثم نسخ على مذهب الطحاوي^(٤).

(١) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود ج ١ / ص ١٩، باب سؤر الهرة، ح (٧٥)، والنسائي، سنن النسائي (المجتبى) ج ١ / ص ٥٥ في باب سؤر الهرة، ح (٦٨)، والترمذي، سنن الترمذي ج ١ / ص ١٥٣ في باب ما جاء في سؤر الهرة (٩٢) وقال: هذا حديث حسن صحيح وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق لم يروا بسؤر الهرة بأساً، وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب. ينظر الدليل في المغني ج ١ / ص ٤٥.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ج ١ / ص ٣١٩

(٣) تبين الحقائق ج ١ / ص ٣٣

(٤) بدائع الصنائع ج ١ / ص ٦٥.

- يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم من طريق الوحي أن تلك الهرة لم يكن على فمها نجاسة، أو يحمل فعله على بيان الجواز، وعلى هذا تناول بقية طعام أكلته وتركها لتلحس القدر أن ذلك محمول على تعليم الجواز^(١).

وقال الخطابي: (الحديث يتأول على وجهين، أحدهما: أنه شبهها بخدم البيت ومن يطوف على أهله للخدمة، والثاني: شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة، ومعناه الأجر في مواساتها كالأجر في مواساة من يطوف للحاجة والمسألة، وهذا التأويل الثاني قد ياباه سياق قوله صلى الله عليه وسلم: «إنها ليست بنجس»^(٢).

ويرد بأنه مخالف لظاهر الحديث، وهذه احتمالات لادليل عليها.

- أن في الاحتراز من الهرة مشقة فيعفى عن سؤرها للحاجة^(٣).

الترجيح:

يظهر والله أعلم أن الراجح هو القول بجواز الوضوء مما ولغت فيه الهرة دون كراهة لموافقته للحديث ومناقشة القول الآخر، وذلك عام في الهرة الرطبة واليابسة لعموم الحديث، فإن الهرة وإن كانت تلغ في النجاسات وتقتل الفأرة فهناك ضرورة في الحكم بتطهير سؤرها، ودفع الحرج أصل من أصول الشرع^(٤).

(١) بدائع الصنائع ج ١ / ص ٦٥.

(٢) ينظر مواهب الجليل ج ١ / ص ٧٧.

(٣) ينظر مواهب الجليل ج ١ / ص ٧٧، المجموع ج ١ / ص ٢٢٨.

(٤) حجة الله البالغة ج ١ / ص ٣٩٤.

المسألة السادسة: حكم ما أتلفته القطط

إذا كانت الهرة في يد شخص ثم أتلقت على غيره نفساً أو مالا فإن الأمر لا يخلو من أحوال:

أولاً: إذا كان القط لم يؤوه أحد، ولكنه ألف المحل بحيث يذهب ويعود إليه للإيواء فلا ضمان إذا أفسد شيئاً، سواء أكان القط ضاراً له عادة بأكل الطيور وقلب القدور أم لا^(١)؛ لأنه لا تعدي منه ولا تسبب؛ إذ لم يقتنه^(٢).

ثانياً: يجب الضمان على ذي اليد، وهو في الهرة من يؤويها ما دام مؤوياً لها قاصداً إيوائها، بحيث لو غابت تفقدها وفتش عليها^(٣)، وهذا لا يخلو من أحوال أيضاً:

أولاً: إن كانت هذه القطعة التي أتلقت على أحد نفساً أو مالا من صاحب الدار أو غيره في يد أحد فعلى من هي في يده ضمان ما تتلفه؛ لأن ذلك لا يختص بالمالك^(٤).

ثانياً: إن لم يعهد من القط الفساد لم يضمن صاحبه ما أتلفه^(٥)؛ لأن الهر

(١) ينظر الجمل شرح المنهج ج ٥ / ص ١٧٩ نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٤٤، حاشية البجيرمي

ج ٤ / ص ٢٤٦، منار السبيل ج ١ / ص ٤٠٦، كشف القناع ج ٤ / ص ١١٩.

(٢) ينظر كشف القناع ج ٤ / ص ١٢٠، شرح منتهى الإرادات ج ٢ / ص ٣٢٦.

(٣) ينظر الجمل شرح المنهج ج ٥ / ص ١٧٩، نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٤٤، حاشية البجيرمي ج ٤ / ص ٢٤٦.

(٤) ينظر حاشية الرملي ج ٤ / ص ١٧٣ نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٤٤.

(٥) ينظر كشف القناع ج ٤ / ص ١٢٠، مطالب أولي النهى ج ٤ / ص ٧٦، الفتاوى الفقهية =

مما لا يعتاد ربطه لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها^(١) .

ولعدم عدوان صاحبها باقتناء الهر الذي لا عادة له بالإتلاف؛ كالكلب الذي ليس بعقور إذا اقتناه لنحو صيد ولم يكن أسود بهيما فإنه لا يضمن^(٢) .

ثالثا: إذا اقتنى هرا تأكل الطيور وتقلب القدور في العادة^(٣) مع علمه بحالها ضمن ليلا أفسدت أو نهارا^(٤)؛ لتعديه باقتنائها لأنه كان من حقه ربطها ليكفي غيره شرها^(٥)؛ لأنه حينئذ مقصر بإرسالها^(٦) .

نعم لو ربطها فانفلتت بغير تقصير منه فلا ضمان في الأصح ليلا ونهارا^(٧)، وهناك قول عند الشافعية أنها لا تضمن ليلا ولا نهارا، وإن كانت لها عادة بالفساد؛ لأن العادة أن الهرة لا تربط^(٨) .

= الكبرى ج ٤ / ص ٢٤٠

(١) الجمل شرح المنهج ج ٥ / ص ١٧٩ .

(٢) كشف القناع ج ٤ / ص ١٢٠ مطالب أولي النهى ج ٤ / ص ٧٦ .

(٣) واختلف في تحديد ذلك، فبعضهم قال: ولو مرة وبعضهم ضبطه بما يعلم به تأدب جراحة الصيد. نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٤٤ .

(٤) ينظر الفروق ج ٤ / ص ٣٣١، شرح منتهى الإرادات ج ٢ / ص ٣٢٦ .

(٥) ينظر الفروق ج ٤ / ص ٣٣١، حاشية الرملي ج ٤ / ص ١٧٣ .

(٦) حاشية الرملي ج ٤ / ص ١٧٣ .

(٧) نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٤٤ .

(٨) الجمل شرح المنهج ج ٥ / ص ١٧٩ .

المسألة السابعة: تربية القطط وإكرامها

يجوز اتخاذ الهر^(١)، وقيده ابن عبد البر بالانتفاع به^(٢).

وذكر بعض أهل العلم أنه يستحب تربية الهر^(٣).

واستدلوا بعموم الأحاديث التي تدل على العفو عن نجاستها، وأنها من

الطوافين عليكم والطوافات^(٤).

والذي يظهر من الأدلة هو العفو ورفع الحرج الذي يفيد الإباحة، وأما

الاستحباب فيحتاج إلى دليل خاص، ولادليل فيما اطلعت عليه.

- وقد يستدل بحديث: «حب الهرة من الإيمان»، وهو موضوع^(٥).

كما أن اتخاذ القط، والعناية به لمن لا يرجو نفعه سفه وتضييع للوقت.

وقد نص الشافعية^(٦)، والحنابلة على كراهة اللعب بالحمام^(٧)؛ لحديث

عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى إنسان يتبع طائرا

(١) ينظر فيض القدير ج ٣/ ص ٥٢٣، التمهيد لابن عبد البر ج ١/ ص ٣١٩

(٢) الاستذكار ج ١/ ص ١٦٤.

(٣) ينظر الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤/ ص ٢٤٠.

(٤) ينظر الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤/ ص ٢٤٠.

(٥) جاء في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ج ١/ ص ١٨٢: موضوع كما قاله

الصغاني وغيره، ينظر أيضا شرح نخبه الفكر للقاري ج ١/ ص ١٩٦، تذكرة الموضوعات

ج ١/ ص ٥٤، وينظر تحفة الأحوذ ج ١/ ص ٢٦٣ مرقاة المفاتيح ج ٢/ ص ١٧٣.

(٦) مغني المحتاج ج ٤/ ص ٤٢٨.

(٧) ينظر حواشي الشرواني ج ١٠/ ص ٢١٦، الفروع ج ٤/ ص ٧.

فقال: «شيطان يتبع شيطانا»^(١).

بل ذكر أهل العلم أنها ترد شهادة لاعب الحمام^(٢)، وقيدته المالكية في قول والشافعية بالكثرة^(٣).

قال الشوكاني: (فيه دليل على كراهة اللعب بالحمام وأنه من اللهو الذي لم يؤذن فيه وقد قال بكراهته جمع من العلماء، ولا يبعد على فرض انتهاض الحديث تحريمه؛ لأن تسمية فاعله شيطانا يدل على ذلك، وتسمية الحمامة شيطانة، إما لأنها سبب اتباع الرجل لها، أو أنها تفعل فعل الشيطان حيث يتولع الإنسان بمتابعتها واللعب بها لحسن صورتها وجودة نغمتها)^(٤).

وقال ابن قدامة: (فأما اللعب بالحمام فإن كان يقصد به تعليمها حمل الكتب ونحوها مما تدعو الحاجة إليه فلا بأس به؛ لأنه كتأديب الفرس، وإن كان لغرض محرم من القمار أو أخذ حمام غيره ونحوه فهو محرم، وإن كان عبثا فهو دناءة وسفه فما دام عليه صاحبه من المحرم والسفه لم تقبل شهادته لزوال عدالته، وما ندر لم يمنع؛ لأنه من الصغائر)^(٥).

(١) أخرجه أبو داود في باب في اللعب بالحمام، ح (٤٩٤٠)، سنن أبي داود ج ٤ / ص ٢٨٥، وابن ماجه في باب اللعب بالحمام ح (٣٧٦٤)، سنن ابن ماجه ج ٢ / ص ١٢٣٨، وقال في مصباح الزجاجة ج ٤ / ص ١٢٣: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، والبيهقي في باب ما جاء في اللعب بالحمام، ح (١٩٥٤٧)، سنن البيهقي الكبرى ج ١٠ / ص ١٩.

(٢) ينظر تبصرة الحكام ج ١ / ص ١٨٩، مواهب الجليل ج ٦ / ص ١٥٣.

(٣) نهاية المحتاج ج ٨ / ص ٢٩٥.

(٤) نيل الأوطار ج ٨ / ص ٢٥٧.

(٥) ينظر الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤ / ص ٥٢٤-٥٢٥، الفروع ج ٤ / ص ٧.

وبالنظر إلى المقاصد في كراهة اللعب بالحمام فإن اتخاذ القط لمن لا يرجو نفعه كذلك سفه وتضييع للوقت، وما كان كذلك فأقل مافيه الكراهة.

المسألة الثامنة: قتل الهر

الأصل أنه لا يجوز قتل الهر ابتداء^(١).

جاء في الزواجر: «وقد قال الأذرعي ويشبه أن يكون قتل الهر الذي ليس بمؤذ عمدا من الكبائر؛ لأن امرأة دخلت النار في هرة» الحديث، ويلحق بها ما في معناها انتهى^(٢).

ويجوز قتل القط إذا عهد الإتلاف والتعدي منها: حالة تعديها فقط حيث تعين قتلها طريقا لدفعها، أما إذا لم يتعين بأن أمكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالأخف فالأخف؛ كدفع الصائل، ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة ولا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف، ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بأن يكرر دفعها عنه مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا^(٣).

وكذا إذا خرجت إذايته عن عادة القطط وتكررت^(٤)، جاز قتله فإذا وقع

(١) ينظر مرقاة المفاتيح ج ٨/ ص ٥٣، مواهب الجليل ج ٣/ ص ٢٣٦، نهاية المحتاج ج ٨/

ص ٤٤، الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٤/ ص ٢٤٠.

(٢) الزواجر ج ٢/ ص ٦٨٨.

(٣) ينظر الجمل شرح المنهج ج ٥/ ص ١٧٩، مواهب الجليل ج ٣/ ص ٢٣٦،

(٤) وقد اختلف في تقدير ماخرج عن العادة في الأذية وتكرره فقال بعضهم: ولو مرة كما=

ذلك منه فلتة فلا يوجب قتله^(١).

والدليل على جواز قتله في تلك الحال:

- ارتكاب أخف الضررين؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا التقى ضرران نفى الأكبر للأصغر»^(٢)، وهو الذي دلت عليه قاعدة: إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما^(٣).

القول الثاني: لا يقتل القط مطلقا، ساكتة أو ضارية، وهو قول عند الشافعية^(٤). ولم أجد لهم دليلا فيما اطلعت عليه ولعلمهم نظروا إلى عموم المنع من قتل القط.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه من نتائج:

- اتخاذ القط لمن لا يرجو نفعه سفه وتضييع للوقت، وما كان كذلك فأقل ما فيه الكراهة.

- لا يجوز بيع الهر؛ خاصة أن من أجازة نظر إلى أن الشخص قد يحتاج إلى نفعه

=بحثه بعضهم ويحتمل ضبطه بما يعلم به تأدب جارحة الصيد ضمن مالها يعني من يؤوبها لأنه كان من حقه ربطها ليكفي غيره شرها نعم لو ربطها فانفلتت بغير تقصير منه فلا ضمان في الأصح ليلا ونهارا ينظر نهاية المحتاج ج ٨/ ص ٤٤.

(١) مواهب الجليل ج ٣/ ص ٢٣٦.

(٢) لم أجد له فيما اطلعت عليه، ينظر الدليل في: مواهب الجليل ج ٣/ ص ٢٣٦.

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ج ١/ ص ٨٧.

(٤) حاشية الرملي ج ٤/ ص ١٧٣.

- ولا يجد باذلاً له، وغالب من يشتري الهر في هذا العصر قد غاب عنه هذا القصد.
- يجوز اتخاذ الهر، وقيد ابن عبد البر بالانتفاع به.
 - يجوز الوضوء مما ولغت فيه الهرة دون كراهة.
 - لا يجوز أكل القط إذا كان أهلياً عند عامة العلماء.
 - إذا كانت القطعة لم يؤوها أحد، ولكنها ألفت المحل بحيث تذهب وتعود إليه للإيواء وأُتلفت على غيرها نفساً أو مالا فلا ضمان إذا أفسدت شيئاً.
 - يجب الضمان على ذي اليد الذي يؤوي الهرة، ما دام مؤوياً لها، قاصداً إيوائها، بحيث لو غابت تفقدها وفتش عليها.
 - إن كانت القطعة التي أُتلفت على أحد من صاحب الدار أو غيره فعلى من هي في يده ضمان ما تتلفه.
 - إن لم يعهد من القط الفساد فلا يضمن؛ لأن الهر مما لا يعتاد ربطه لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها.^(١)
 - إذا اقتنى هراً تأكل الطيور وتقلب القدور في العادة مع علمه بحالها ضمن لتعديده باقتنائها.
 - الأصل أنه لا يجوز قتل الهر ابتداءً، ويجوز قتل الهر إذا عهد الإتلاف والتعدي منها حالة تعديها فقط حيث تعين قتلها طريقاً لدفعها، أما إذا لم يتعين بأن أمكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالأخف فالأخف كدفع الصائل، ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة ولا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف، ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بأن يكرر دفعها عنه مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضرباً شديداً.

(١) الجمل شرح المنهج ج ٥/ ص ١٧٩